

عاشرًا: ضمادات العمليات البنكية وآليات الرقابة عليها نظراً لأنّ أهميّة التي يتميز بها العمل المصرفي أوجد املشرع الجزائري آليات رقابة تضمن حماية واستمرارية مؤسسات وأجهزة الجهاز المركزي إلى جانب الرقابة الخارجية التي تمارسها اللجنة المصرفية على البنوك التجارية وقانون النقد والقرض وبالرجوع إلى أحكام القانون التجاري تبين أن املشرع الجزائري وضع أحكاماً خاصة بكيفية الرقابة، وكذلك يقصد بها -2 الرقابة المحاسبية: وهي جميع وسائل التنسيق والإجراءات التي تهدف إلى اختبار المحاسبية المثبتة في - حماية أموال المودعين والدائنين و المستثمرين - نشر الوعي المصرفية في أوسع العاملين بمالصاري ومالتعاملين معه. دـ. الرقابة من طرف املساهمين) الجمعية العامة(و تعد القرارات الصادرة عنهم لجامعة املساهمين حتى الغائبين منهم هـ. الرقابة من طرف محافظي الحسابات : نص املشرع الجزائري في قانون النقد والقرض على أن كل بنك أو مؤسسة مالية أو على كل فرع من فروع البنك أو مؤسسة مالية أجنبية أن يعين محافظين اثنين للحسابات على الأقل مسجلين في قائمة نقابة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات بعدأخذ رأي و تكمّن رقابة محافظي الحسابات في التأكيد من عدم وجود أي عوامل من شأنها أن تؤثر على قواعد الثقة 2-الرقابة من طرف الأجهزة الداخلية للبنوك وفقاً للقواعد الخاصة و التأكيد من صحة الحسابات المدرجة بدفاتر وسجلات البنك بالإضافة إلى الرفع من كفاءة العاملين 3 -الأجهزة املكلفة بضمان الرقابة الداخلية أـ. لجنة التدقيق: لقد تم استحداث هذه اللجنة بموجب النظام رقم 11-08 املتعلق بالرقابة الداخلية بـ. املمسؤول: